وزارة التعليـــم العـــالـــــي والبحـــــث العلمـــــي

جـــــــــــامعة غـــــــــــــــــــــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: عثمان كبير

بعنوان:

أثر التحفيزات الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قوانين الاستثمار في الجزائر (2015-1990)

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 15 / 05 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستـاذة/ بالخير فاطمة (أستاذة مســاعدة من الصنف أ– جامعة غرداية) مشرفة

الدكتورة/ بوقرة إيمــان (أستاذة محـاضرة من الصنف ب– جامعة غرداية) رئيسة

الأستـــاذ/ حميدات عمر (أستـاذ مســـاعد من الصنـف أ– جامعة غرداية) مناقشاً

الموسم الجامعي

2018 - 2017

وزارة التعليـــم العـــالـــــي والبحـــــث العلمـــــي

جـــــــــــامعة غـــــــــــــــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: عثمان كبير

بعنوان:

أثر التحفيزات الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قوانين الاستثمار في الجزائر (2015-1990)

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 15 / 05 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة/ بالخير فاطمة (أستاذة مساعدة من الصنف أ– جامعة غرداية) مشرفة

الدكتورة/ بوقرة إيمان (أستاذة محاضرة من الصنف ب– جامعة غرداية) رئيسة

الأستاذ/ حميدات عمر (أستاذ مساعد من الصنف أ– جامعة غرداية) مناقشاً

الموسم الجامعي

2018 - 2017

الإهداء

هذا العمل مهدى إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إخوتي وأخواتي

عائلتي الكريمة

أصدقائي وزملاء الدراسة

عثمـــــــان

الشكر

لايسعنا في هذا المقام إلا أن نشكر الله عز وجل على ما أنعم به علينا من نعمتي العقل والعلم وعلى أن وفقنا لإتمام هذا العمل

إقتداءا بقوله صلى الله عليه وسلم: " ... ومن صنع إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه به، فادعوا له حتى تروا أنكم كـافأتموه"، أتقدم بالشكر الجـزيل للأستـاذة المشرفة " بلخير فاطمة " على نصائحها وتوجيهها وإسهاماتها القيمة التي كانت لي الزاد المعين في بناء هذا البحث، كما نسأل الله أن يوفقها في إتمام أطروحة الدكتوراه.

أيضا لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة بالشكر الجزيل على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزءا من قتهم الثمين لأجل قراءتها وتمحيصها.

وفي الأخير نرجوا من الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسنات كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاحه.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي حاولت الجزائر جاهدة لاستقطابه عن طريق جملة من القوانين والتشريعات التي تحتوي على العديد من التحفيزات الجبائية، والتي تم تعديلها وإضافة بنود جديدة لها من سنة إلى أخرى، لكن الاستثمار الأجنبي المباشر بقي دون المستوى المطلوب، وكل هذا راجع إلى عدم توفر عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثير من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: تحفيز الجبائي، استثمار الأجنبي المباشر، تشريعات، تدفقات استثمار، الجزائر.

Abstract:

This study aimed to analyze the reality of foreign direct investment, which Algeria has tried hard to attracted by many laws and legislation that contains many tax motivational pattern, modified and adding new items from year to year, but foreign direct investment remained substandard, due to the lack of other factors may be more influenced by attracting foreign direct investment.

Key words: Fiscal stimulus, Foreign direct investment, Legislation, Investment flows, Algeria.

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	V-IV
قائمة الجداول والأشكال	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
المقدمة العامة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد الفصل الأول	**01**
المبحث الأول: الإطار النظري للتحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر	**02**
المطلب الأول: التحفيز الجبائي	**02**
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	**09**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**13**
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	**13**
المطلب الثاني: الدراسات العربية	**17**
خاتمة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
تمهيد الفصل الثاني	**22**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**23**
المطلب الأول: منهجية وطريقة إعداد الدراسة	**23**

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	**24**
المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة	**54**
المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها من الدراسة	**54**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها	**55**
خاتمة الفصل الثاني	**57**
الخاتمة العامة	**58**
قائمة المراجع	**62**
الفهرس	**65**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر حسب القوانين المشرعة بالجزائر خلال الفترة (1990-2015).	21
02	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة 1990-2015	40

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا.	07
02	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015	41

قائمة الرموز والاختصارات

الرمز	العبارة الكاملة	الاسم باللغة العربية
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
TF	Taxe Foncière	الرسم العقاري
TAIC	Taxe sur l'Activité Industrielle et Commerciale	الضريبة على النشاط الصناعي وتجاري
IBS	Impôt sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
VF	Versement Forfaitaire	الدفع الجزافي
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر

المقدمة العامة

توطئة

بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال فترة الثمانينات، والتي عرفت تدهوراً اقتصادياً، بالإضافة إلى اعتمادها أصلا على مورد واحد وهو قطاع المحروقات من أجل تغطية نفقاتها العامة، كل هذه الأسباب دفعت بها إلى التفكير في طريقة لجذب مستثمرين بشتى الوسائل ولعل من بينها تقديم امتيازات وتحفيزات جبائية للنهوض بهذا القطاع، والاستفادة من المزايا التي ممكن أن تتحقق من جراء تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولهذا نجد أن غالبية الدول تعمد إلى اللجوء نحو الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار وفتح أبوابها له، حيث أصبح هذا الأخير مجالاً للتنافس، ومن بين هذه الدول التي عمدت إلى هذه السياسة الجزائر، حيث أقرت جملة من التحفيزات الجبائية كـــالتخفيضات والإعفاءات التـــي منحتها في ظل قانون الاستثمـــار، خاصة استثمار سنة 1993 والأمر الرئـــاسي رقم 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار اللذان أعطا العديد من الامتيازات الجبائية للمستثمرين الأجانب.

1- الإشكالية:

مما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية يعالجها موضوعنا والتي تكمن في: **هل تعتبر التحفيزات الجبائية أهم عامل مؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية السابقة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي التحفيزات الجبائية؟
- ماذا نقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما هي أهم القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

2- الفرضيات الدراسة:

بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة، ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- التحفيزات الجبائية أهم عامل يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على نقل التكنولوجية من دولة متقدمة إلى دولة نامية.

- هناك العديد من القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ 1990 إلى يومنا هذا.

- لعبت التحفيزات الجبائية دور كبير وفعال في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- مبررات اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب التي دفعت بالباحث إلى دراسة هذا الموضوع، لعل أهمها ما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع.
- الرغبة في زيادة القدرات المعرفية بهذا الجانب.
- الأهمية البالغة في الاستثمار الأجنبي المباشر لكل الدول ومن بينها الجزائر.
- اقتران الموضوع بالمستجدات التي يمر بها الاقتصاد العالمي عامة والجزائر خاصة.

4- أهداف الدراسة وأهميتها:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى توضيح مدى قدرة التحفيزات الجبائية المقدمة من خلال التطرق إلى مختلف التفاصيل الخاصة بالتعديلات التي مست القانون الجبائي ودراسة العامل المؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال:

- الاهتمام الكبير والمتزايد للاقتصاديين وأصحاب القرار بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أحد أهم التدفقات المالية المتاحة أمام الجزائر خاصة والدول النامية بصفة عامة.

- يعتبر من بين المورد التي تغطي النفقات العامة للدولة.

- إبراز أهم القوانين المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر المنصوص عليها في الجرائد الرسمية الجزائرية ومدى توافقها مع مناخ الاستثمار.

5- منهجية البحث:

بما أن الدراسة تسعى إلى تركيز على القوانين الجبائية المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإننا اعتمدنا على المنهج الوصفي في أجزاء البحث المرتبطة بعرض الأدبيات النظرية، والمنهج التحليلي استعملناه في إبراز مختلف التحفيزات الممنوحة للاستثمار، والمنهج التاريخي لمعرفة تطور قوانين الاستثمار بالجزائر.

6- صعوبات الدراسة:

واجهت الباحث مجموعة من الصعوبات تتمثل أساسا فيما يلي:

- ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع التحفيزات الجبائية على الرغم من أنه يحظى باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية.
- تضارب الإحصائيات والبيانات المتعلقة بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية.

7- هيكل البحث:

بغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة، والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة، حاولنا من خلال الفصل الأول التطرق إلى الجانب النظري من الدراسة، حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين، الأول الإطار النظري للتحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر، والثاني الدراسات السابقة التي تناولت مواضيع تتشابه مع دراستنا، وفي الفصل الثاني تناولنا فيه الجانب التطبيقي للدراسة، بحيث قسمناه إلى مبحثين، الأول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة، والثاني تحليل وتفسير نتائج الدراسة، لنصل في الأخير إلى الخاتمة، تتضمن النتائج والتوصيات ثم وضع قائمة المراجع التي سنعتمد عليها في دراستنا.

الفصل الأول
الأدبيات النظرية

تمهيد الفصل الأول

نعلم جميعاً أن كل دول العالم دائماً بحاجة إلى أموال من أجل تمويل كل مشاريعها ومتطلباتها المتزايدة، الأمر الذي يكون له خياران إما اللجوء إلى الاقتراض وهذا ماله العديد من التوابع وإما الحصول على هذه الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي وخاصة المباشر منه.

لهذا فكل دول العالم تسعى إلى توفير كل المعطيات من أجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من فوائد على الاقتصاد، والجزائر سعت أيضا على توفير المناخ المناسب بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولعل من بين الإجراءات التي اتخذتها في هذا الصدد أسلوب التحفيزات الجبائية.

من هذا المنطلق سوف نحاول بناء هذا الفصل من خلال التطرق لمبحثين هما:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الجباية في وقتنا الحالي من أهم أنواع الإيرادات العامـة التي تعتمـد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة، ولقد تعددت واختلفت تعاريف حول التحفيزات الجبائية فهناك من يهتم بالجانب الاقتصادي وهناك من يهتم بالجانب القانوني على حسب اختلاف وجهات النظر

المطلب الأول: مدخل عام إلى التحفيز الجبائي

لقد كتب بإسهاب في التحفيزات الجبائية واختلف الباحثون في إيجاد تعريف لها وهذا نظراً للأهمية البالغة لها المتأتي من دورها الفعال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: التحفيز الجبائي

التحفيز الجبائي من بين الوسائل التي قد تلجأ لها الدولة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولهذا نحاول في الآتي تسليط الضوء على هذه الوسيلة

1- مفهوم التحفيز الجبائي

هناك عدة تعاريف مختلفة للتحفيز الجبائي Fiscale l'incitation أو ما يسمى أيضاً بالتحريض(*) الجبائي وفي ما يلي عرض لمختلف هذه التعاريف:

التعريف الأول:[1] " تخفيف من معدل الضرائب، القاعدة الجبائية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس فهي مساعدات مالية غير مباشرة تمنح إلى

(*) التحريض في الاقتصاد يعتبر مصطلحا جديداً نسبيا، حيث أنه يستعمل عادة للدلالة على الأساليب والطرق ذات الطابع الإغرائي والتي تتخذها السياسة الاقتصادية من أجل تحقيق التنمية، بقطاع معين ولصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين بهذا الشأن.

[1] - رزيق كمال وبوقفة عبد الحق، **" دور برنامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2012/2002م - "**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السادس، 2013م، ص 196.

بعض الأعوان الاقتصاديين الذين يلتزمون ببعض المعايير والشروط التي يحددها المشرع."

التعريف الثاني: [1] " هي إجراءات خاصة بالسياسة الاقتصادية، الهدف من ورائها توجيه الأعوان الاقتصاديين نحو سلوك محدد لم يرغبوا فيه أو لم تكن لديهم فكرة تبنيه، مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات معينة، وتشمل عادة التخفيف في معدلات الضرائب أو الالتزامات الجبائية شريطة تقيد بمجموعة من المقاييس والضوابط التي تسطرها الدولة."

التعريف الثالث:[2] " هي إجراء خاص غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتمامهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو عدة امتيازات."

من خلال التعاريف الثلاثة يمكن أن نقول: التحفيز الجبائي هو إغراء تقوم الدولة بمنحه وفق السياسة الاقتصادية من أجل جذب عدد ممكن من المستثمرين قصد تحقيق جملة من الأهداف المسطرة.

[1]- لسلوس مبارك وبربار نور الدين وتمار أمين، **" التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر "**، مجلة دراسات جبائية، المجلد رقم 1، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، العدد 01، ديسمبر 2012م، ص 50.
[2]- زينات أسماء، **" مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية "**، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، المجلد رقم 20، جامعة الجزائر 3، العدد 33، 2016، ص 113.

2- خصائصه:

يتميز التحفيز الجبائي بجملة من الخصائص الواجب توفرها لعل من أهمها:

✓ **إجراء اختياري:** هو عبارة عن عملية تكتسي الطابع الاختياري وتتصف بعدم الإجبار، إذ انه يمكن للمستثمرين الامتناع عن الاستثمار أو إتمام الصفقة دون التعرض إلى أي عقوبة وبذلك فإنه إجراء لا يحمل في طياته صيغة الإلزام.

✓ **إجراء هادف:** إن الدولة بمنحها الحوافز الجبائية فهي تضحي بإرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفق السياسة الاقتصادية المتبعة من طرفها، ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف المستقبلية غير أكيدة التحقيق، فعند وضع هذه التحفيزات لابد من تدعيمها بدراسات وافية وشاملة حول العناصر التالية:

- مراعاة الظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية المحيطة؛
- مدة صلاحية إجراءات التحفيز؛
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توافرها في المستفيد من التحفيز؛
- دراسة تنبؤية للمتغيرات المستقبلية.

✓ **إجراء له مقاييس:** التحفيز "إجراء خاص، يكون من أجل تحقيق أهداف معينة أي يعتبر سياسة هادفة، وهو سياسة تحكمه شروط ومقاييس معينة، موجه إلى فئة محددة من الأعوان، في مناطق معينة ولمدة معينة".

وبذلك فإن التحفيز الجبائي، إجراء خاص موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة وعلى هذه الفئة أن تحترم بعض المقاييس، كمكان الإقامة ومدة الاستفادة من هذا التحفيز، فهذه المقاييس يحددها المشرع، فهي من جهة تمثل شرط ضروري للاستفادة من المزايا ومن جهة أخرى كضمان لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

✓ **وجود الثنائية فائدة – مقابل:** إن الأعوان الاقتصاديين يستفيدون من الحوافز الجبائية ولكن بالمقابل عليهم بالتوجه إلى العمليات الاقتصادية ذات معنى أي نحو المشاريع الاقتصادية التي تتماشى والأهداف الاقتصادية المسطرة في إطار السياسة التنموية المنتهجة من طرف الدولة وهذا في سبيل الحصول على نتائج على المدى القريب والبعيد.[1]

✓ **السلوك:** التحفيز يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان وكذلك تبحث الدولة بالتحريض عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.[2]

الفرع الثاني: أهمية وأهداف التحفيز الجبائي

تعتبر التحفيزات الجبائية من أهم العوامل التي تؤثر على المستثمر، كما تلعب دوراً كبيراً في تطويره، وهذا ما سوف نوضحه.

أولاً: أهمية التحفيز الجبائي

تكمن أهميته في النقاط التالية:

1- يعتبر التحفيز الجبائي كمتغير استراتيجي تتخذه الدولة كأسلوب لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال المزايا والتحفيزات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين.

2- توجيه نشاط المؤسسة الخاصة وفق الأهداف المسطرة من طرف الدولة وذلك من خلال منحها امتيازات وتسهيلات في شكل حوافز ضريبية قصد التأثير على قرار حجم، ومكان استثمار المؤسسة.

[1]- نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات -**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة – الجزائر -، جانفي 2005م، ص 52،53.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 52.

3- يكون التحفيز أكثر أهمية في المناطق الجنوبية ويستهدف بالدرجة الأولى القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق المصالح الشخصية دون النظر إلى المصالح الاجتماعية والاقتصادية للدولة من أجل إدماجه في الاقتصاد وتشجيعه.

4- تعمل السياسة التحفيزية على زيادة تراكم رؤوس الأموال من خلال تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة، ومن ثم زيادة قدرات التمويل الذاتي لها وهذا من أجل خلق مناخ مشجع ومحفز للاستثمار.

5- تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج، كما تساهم في تخفيض تكلفة اليد العاملة وكذا تخفيض تكلفة الاستثمار.

6- الوصول إلى وضع أفضل لاقتصاد الدولة ومستوى معيشة أحسن لمجتمعها إلا أن هذا يتطلب منها تعبئة كل الطاقات المادية والبشرية المتاحة وتكييفها ضمن مخططاتها التنموية. فرغم ما تحمله الإعفاءات الدائمة من تأثير على قرار الاستثمار إلا أن الدولة تدعمها بأشكال أخرى من التحفيز مثل عملية التصدير(*) لتحقيق نوع من[1]

العدالة في خدمة مصلحتها من جهة وإغراء المؤسسة أو المستثمرين من جهة أخرى.[2]

ثانياً: أهداف التحفيز الجبائي

تسعى التحفيزات الجبائية من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث طبيعتها ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى:

أهداف الاقتصادية:

- يستهدف وضع الحوافز الجبائية (الإعفاءات الدائمة أو المؤقتة(**)، التخفيضات في معدل الاقتطاع أو في الوعاء الضريبي).

---

[1]- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للطباعة، الجزائر، بدون طبعة، 2003م، ص 118.

(*)قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والذي أعطى حرية الاستثمار في جميع القطاعات والأنشطة ما عدا قطاع المحروقات.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 118.

- تنمية الاستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيضها للعبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الاستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق أرباحاً مهمة.

- دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع إستراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية، حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محلياً، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبية عليها.[1]

- تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب من جهة، ولرفع احتياطي الدولة من العملة الصعبة من جهة أخرى.

- زيادة إيرادات الخزينة العامة مستقبلاً، فتمنية الاستثمار ستؤدي بالضرورة إلى تنوع النشاط الاقتصادي ومنه نمو الفروع الإنتاجية، وسينتج عن ذلك تعدد العناصر الاقتصادية الخاضعة لضريبة وبالتالي اتساع الوعاء الضريبي وبالتبعية ارتفاع عدد المكلفين

---

[1]- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2000م، ص 18.

(**)الإعفاءات الدائمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: إعفاءات ذات طابع اجتماعي، إعفاءات ذات طابع ثقافي وعلمي وإعفاءات ذات طابع اقتصادي.

- الإعفاءات ذات طابع اجتماعي: كمساعدة لبعض الفئات الاجتماعية الأكثر حرماناً وتهميشاً، وذلك لغرض تطير ظروفهم المعيشية على سبيل المثال فئات المعوقين.

- إعفاءات ذات طابع ثقافي وعلمي: الهدف منها تدعيم بعض النشاطات الثقافية للمجتمع ولا سيما إلى الفئات الشبانية لما لها من النشاطات ذو أهمية اجتماعية بالغة في تحضير الذهنيات وفق التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومحاولة الرقي بها.

- إعفاءات ذات طابع اقتصادي: إن إستراتيجية كل دولة بناء اقتصادها وتحتم عليها تحفيز مشاريعها في شتى المجالات خاصة التي تجدها جد حساسة ومفيدة ، ولذا تعمد على إعفائها من بعض الرسوم والضرائب وهذه الإعفاءات تكون نتيجة لأولوية هذه المشاريع ، كقطاع التصدير مثلا والذي يعمل على جلب العملة الصعبة إضافة إلى قطاعات أخرى تراها الحكومة بالغة الأهمية.

بالضريبة والذي سيلزمهم حتما من رفع حجم الحصيلة الضريبية[1] والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (1): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا.

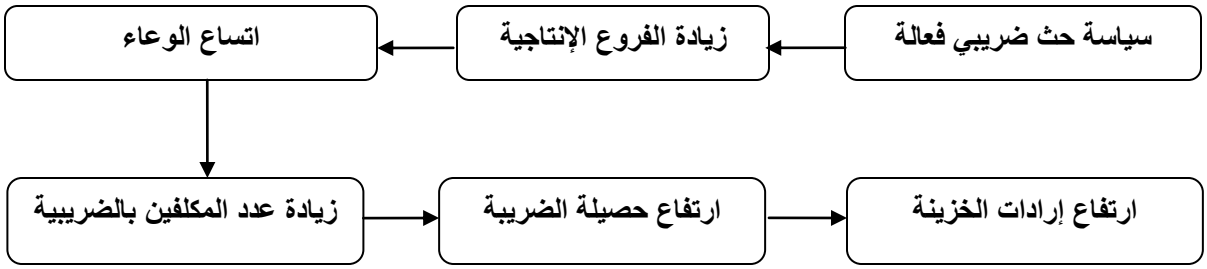

المصدر: قاشي يوسف، **فعالية النظام الضريبي في ظل إفرازات العولمة الاقتصادية دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008 - 2009م، ص 118.

أهداف الاجتماعية:

أ- توفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتشجيع التشغيل وذلك بتحفيز المستثمرين على استخدام العنصر البشري بشكل أكبر في العملية الإنتاجية مقارنة بالعوامل الأخرى كرأس المال، وهذا من خلال تخفيف العبء الضريبي فيما يتعلق بالأجور والضمانات الاجتماعية.

ب- تحقيق التوازن الجهوي من خلال الحوافز الجبائية الموجهة لتحفيز وتشجيع الاستثمار في المناطق المحرومة والتي يراد تنميتها وتطويرها لتقليص الفجوة بينها وبين المناطق المنتعشة اقتصادياً، وهذا من أجل القضاء على ظاهرة النزوح الريفي وخلق شروط استقرار السكان.

[1]- بليلة لمين، **السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي- حالة الجزائر للفترة 1998 - 1989 /**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 1999م، ص 55.

وانطلاق من كل هذه الأهداف الجزئية تحاول سياسة التحفيز الجبائي تحقيق الهدف الأكبر وهو تقديم الدعم للتنمية الاقتصادية ومن ورائها التنمية الاجتماعية.[1]

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

إن إعطاء تعريف للاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أصعب الأمور التي تواجه الباحثين في هذا الميدان، وهذا راجع إلى التعقيدات الناجمة عن اختلاف المعايير الإحصائية والقانونية، وكذا المشاكل المترتبة عن قياس تدفقاته.

وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة الاقتصادية ارتأينا ضرورة إلقاء الضوء على الجوانب التي تدخل في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: مفهوم وأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالحقيقة الاقتصادية أو القانونية المثبت والمسلم بها، بل هذا يمثل في الواقع مفهوما متغيرا ومتطوراً، ويتغير ويتطور بتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي، فهو مفهوم شامل قد يضيق وقد يتسع حسب ظروف البلد والسياسية والاقتصادية.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت التعاريف التي تخص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم ما جاء في هذا المجال:

- ✓ **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية L'OCDE[2]**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين تجاه كيان مقيم آخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية

[1]- توامي آمال، **التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2012/2011م، ص 62.

[2]- L'OCDE, **Définition de L'OCDE pour les investissement directs internationaux**,2008,p17.(http://ec.europa.eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/OE-CD-DEF-FDI-3RD-EDITION_FR.pdf). Page consulté le: 09/12/2017.

مباشرة، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة المدى بين المستثمر المباشر والمؤسسة هذا من جانب والتأثير البارز على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب آخر.

✓ **التعريف الثاني[1]**

الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بموجبها المقيمين في أحد البلدان (البلد المصدر) اكتساب ملكية الأصول لغرض السيطرة على توزيع الإنتاج والأنشطة الأخرى لشركة في بلد آخر (البلد المضيف).

✓ **التعريف الثالث[2]**

يتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي من خلال تحرك مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة التقنية والإدارية.

من خلال التعاريف الثلاثة يمكن أن نستنتج بأن الاستثمار الأجنبي المباشر جزء من الاستثمار الدولي، وهو ما يعبر عن تلك الاستثمارات التي تتم خارج حدودها سواء كانت لشركة أو لعدة شركات قصد رفع من رأس مال هذه الأخيرة.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتميز أشكال وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين من حيث النوع و الأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من السياسات، مما يقود إلى تباين في التفضيلات من قبل الدولة المضيفة وكذلك الشركات متعددة الجنسيات، وعلى العموم يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة (04) أشكال رئيسية:[3]

---

[1]- Imad A.Moosa, **Foreign direct investment**, 1st edition, printed in great britain by antony rowe ltd, 2002, p 01.

[2]- السيد حماد قبال اشرف، **الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي-**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013م، ص 19.

[3]- أولاد زاوي عبد الرحمان وبن خديجة منصف، **ملتقى وطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 06/05 ديسمبر 2012م، ص 04.

أ- الاستثمار المشترك: وهو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وتكون المشاركة متعلقة برأس المال، الإدارة، براءات الاختراع، العلامات التجارية....الخ.

ب- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر في الدول المضيفة، و تكون الملكية فيها للطرف الأجنبي بصفة كاملة.

جـ- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه.

د- عمليات الاندماج والاستحواذ: وهي قيام شركة بالاندماج مع شركة أخرى أو شرائها، وقد زادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة وأصبحت مصدرا أساسيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

3- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يكتسي الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة يمكن إبرازها من خلال:

- ✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لإمداد الدول بما تحتاج إليه من موارد مالية لتلبية رغباتها في تنفيذ مخططاتها التنموية، وأداة فاعلة في جعل الدول المضيفة أكثر تطلعا لأهداف الإستراتجية.

✓ تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تسهيل حركة رؤوس الأموال والتي يتم استثمارها في قطاعات إنتاجية في البلدان المضيفة مما يسمح بتقليص الفجوة التمويلية المحلية الناتجة عن انخفاض المدخرات المحلية.[1]

✓ يعتبر كأهم هدف لسياسة الاقتصادية لمعظم دول العالم بالنظر لما تحققه هذه الاستثمارات من زيادة في الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الخزينة بالإضافة إلى ما تخلفه من فرص عمل وتدريب العمالة لاستيعاب التكنولوجيا المتقدمة وما يترتب على ذلك من تأثيرات اجتماعية وتربوية ايجابية تساعد تلك الدول على اللحاق بركب التقدم مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية والدينية.[2]بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية وهو ما تحتاجه الدول للنهوض بالصناعة المحلية، حيث يسمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج. ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الإنتاجية وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية.[3]

✓ إيجاد فرص جديدة للعمل وزيادة الطاقة الإنتاجية، إيجاد طاقات إنتاجية جديدة، تحسين نوعية المنتجات وتقليل الكلف كي تصل إلى درجة عالية من التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، كما يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، إذ ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينهما وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي

---

[1]- بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015، ص 07.

[2]- ماهر كنج شكري وعوض مروان، **المالية الدولية – العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق -**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص 56 - 57.

[3]- فضي فارس ومرابط محمد، **تحليل مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية – تحليل باستخدام نموذج الجاذبية الموسع خلال الفترة (2015-2000)-**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 07، ديسمبر 2016، ص 115.

بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، فضلا عن الارتباط بالأسواق العالمية، وأن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.[1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات النظرية التي حاولت تحليل إبراز التحفيز الجبائي وكذلك ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال البحث عن أهم الإنجازات التي تؤول إلى استقطابه وقياس أثر هذه الاقتصاديات على الدول المضيفة. هذا ما سمح لنا بالإطلاع على كثير من البحوث والرسائل والمجلات خاصة تلك التي تتشابه مع دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات الوطنية

فيما يلي سوف نتطرق إلى دراستين محليتين، نوجزها على النحو التالي:

1- نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات -**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، جانفي 2005.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعريف بالاستثمار الأجنبي المباشر، كونه إحدى القوى الأساسية التي تشكل العولمة الكونية، وكونها إحدى أهم ركائز التنمية في بلدان العالم عموماً والبلدان النامية بشكل خاص، وكذلك إظهار دور الحوافز الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار التي تنجم عند الإفراط في استعمال هذه الوسيلة، كما حاولت هذه الدراسة إلى تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر بشكل عام للتعرف على مدى

[1]- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014) -**، أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016م، ص 16 - 17.

ملائمته في إطار الجهود المبذولة من قبل الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتسليط الضوء على الإطار التشريعي والتنظيمي للتحفيزات الجبائية المنظمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، ومدى قدرتها على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتصدي للعوائق التي تحول دون تحقيق هذه الرغبة.

كما ركزت هذه الدراسة على الجزائر في فترة التسعينات، من خلال المنهج الوصفي التحليلي وهذا لاستعاب الإطار النظري من البحث.

وفيما يخص الإطار التطبيقي فلقد تم الاتصال بالهيئات الوطنية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر (وزارة المساهمة وتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي بالبليدة- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-، المؤسسة الوطنية سوناطراك، وزارة المالية، الديوان الوطني للإحصاء)، استخدام التقارير التي تم الحصول عليها من مختلف الهيئات الدولية التي لها علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج الأمم المتحدة للتطوير: CNUCED, FIAS, PNUD.

كما تم إضافة الأسلوب الإحصائي للوصف والتحليل من اجل تدعيم ما قدمته الدراسة من معلومات، حيث تم التوصل إلى:

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من القوى الرئيسية التي تشكل آليات العولمة الكونية.
- سياسة التحفيز الجبائي هي مجموعة من الإجراءات والتسهيلات يمكن الهدف من ورائها تنمية الاستثمار، ترقية الشغل، تشجيع الصادرات، فهي تضحية من طرف الدولة ولكنها تؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة مستقبلاً.
- إن نظام الحوافز القائم في الجزائر والمتمثل في منح الكثير من الإعفاءات الجبائية لا يمكن أن يشكل في غالب الأحيان العامل الرئيسي في جذب المستثمرين وتطوير حجم الاستثمار.

- من الملاحظ أن الذي يهم بالنسبة للمستثمر معين ليس الحوافز الجبائية ولكن مدى توفر محيط أعمال غير بيروقراطي وشفاف يحمي الاستثمار ويسمح بتقليص آجال تنفيذ المشاريع، وبالتالي فإن تهيئة وتحسين هذا المحيط تبقى هي أولوية كل إصلاح يرمي لتطوير الاستثمار.

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
- الموضوعين ساهما في إظهار الإطار القانوني والتشريعي والتنظيمي لتحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.	- من حيث الزمن: تناولت الدراسة السابقة فترة التسعينيات بينما الدراسة الحالية من التسعينات حتى سنة 2015. - المضمون: القوانين التي جاءت بها الدراسة السابقة كانت مجدية في ذاك الوقت بينما في القوانين التي سندرسها تم تعديلها على سابقتها وإضافة ما هو جديد لتتوافق مع الوقت الحالي. - من حيث العنوان الدراسة: الدراسة السابقة لم تتطرق لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بعكس الدراسة الحالية.

2- بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة - تونس، الجزائر، المغرب -**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010

تطرقت هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية وأفضت إلى تحديد جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول المضيفة في تدعيم إتباع نهج التنمية المستدامة ورفع معدلات نموها من خلال مقارنة وتحليل وضع دول المغرب العربي بصفة خاصة، وكذلك معرفة قدرة نجاح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لهذه الدول في تحقيق الهدف المرغوب فيه.

كما ركزت هذه الدراسة على الجزائر، تونس، المغرب كمثال عن مجموعة الدول المغاربية مابين (2000 حتى 2009) حيث اعتمد الباحث فيها على جمع البيانات عن طريق الاعتماد على الكتب، مجلات، مذكرات، تقارير، واستعانة بشبكة الإنترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر إيجادها في المكتبات، وكذا الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه، كما أن الباحث قامة بالجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي لسرد مختلف التعريفات والمفاهيم حول الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة والعلاقات المتبادلة بينهم، والمنهج الإحصائي المقارن قصد المقارنة وتحليل في الاقتصاديات المدروسة، وبعد ذلك توصلت دراسة بيوض محمد العيد إلى:

- هناك تنافس بين الدول المغاربية لجذب أكبر حجم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يعكس الحالة الاقتصادية لكل بلد.
- اختلاف مساعي الدول المغاربية في درجة الاعتمادها على الاستثمار الأجنبي المباشر لقيادة التنمية المستدامة، فالاقتصاد الجزائري اعتمد على قطاع المحروقات لنهوض بالتنمية المستدامة وكذا مخططات أعمال الحكومة والبرامج التنموية، أما الاقتصاد التونسي فقد اعتمد على النشاط السياحي ومحاولة تطوير تجارته الخارجية من أجل القضاء على مشكلة البطالة، أما الاقتصاد المغربي فسخره لقطاعي الخدمات والصناعة لتحقيق إنتاجية جيدة.

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
- كلا الدراستين تحدثتا على الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل اجتذابه؛ - الدراستين يعالجان نفس مشكل البيروقراطية وسوء التسيير؛ - كلا الدراستين تطرقتا إلى حالة الجزائر.	- هناك تنافس بين الدول العربية من حيث تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ - دراستنا عالجت موضوع وطني داخلي أما الدراسة السابقة تطرقت إلى مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

في هذا الأخير سوف نقوم بعرض دراستين عربيتين على النحو التالي:

1- علي قاسم العقبي، **دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الاقتصاد مع الإشارة إلى محافظة البصرة العراقي**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (19) لسنة 2011 كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة البصرة.

يتناول هذا البحث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصاد بالدول العربية مع الإشارة إلى " محافظة البصرة العراقية "، وأهمية وتطوير اقتصاد الدولة المستقبلة، بالإشارة إلى أهم المنافع التي يجنيها الاقتصاد العراقي من جراء تفعيل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة بالمشاركة مع القطاعين العام والخاص الوطنيين، حيث انتهج الباحث الأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذين يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معاً، واعتماد نتائج مسح ميداني أجري لنحو (125) شركة في البصرة.

- النتائج المتوصل إليها:

- تعد البصرة منطقة واعدة لجذب للاستثمارات العربية والأجنبية، لما تتميز به من موقع استراتيجي، إلى جانب مواردها الوفيرة والمتنوعة، وغزارة الفرص الاستثمارية المتوفر فيها.

- وضع ضوابط للاستثمار الأجنبي للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي في العراق عامة والبصرة خاصة.

- للاستثمار الأجنبي دور مهم وحيوي في تنمية الاقتصاد العراقي، والوقت الراهن، حيث يحقق جملة من المنافع الاقتصادية الضرورية للانطلاق بقوة نحو تحقيق التنمية المستدامة، في زمن قياسي، حيث تمثل هذه الاستثمارات مصادر مهمة للموارد المالية والخارجية اللازمة لعملية التنمية فضلاً عن مساهمتها في نقل الخبرة والمعرفة والتكنولوجيا وقدرتها على أن تكون مدخلاً إلى السوق الإقليمي والعالمي.

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
- كلا الدراستين تناولتا متغير الاستثمار الأجنبي المباشر؛ - الدراستين اعتمدتا على الأسلوب الحصائي التحليلي والتاريخي؛ - كلا الدراستين تناولا القطاع العام والخاص.	- تختلفان الدراستين في المتغير الثاني حيث تتناول دراستنا التحفيرات الجبائية أما الثانية فتانا ولت التنمية المستدامة؛ - تختلف الدراستان من حيث مكان الدراسة حيث دراستنا حول الجزائر أما الدراسة الثانية حول البصرة بالعراق؛ - الدراستين اختلفتا في فترة المدروسة، الدراسة السابقة من 1990 حتى 2009، أما دراستنا من 1990 حتى 2015.

2- وليد عبد مولاه، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط**، الكويت، سلسلة الخبراء، العدد 42، جوان 2011
تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية عن طريق استخدام بيانات الاستثمار البينية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للفترة 2000-2009، حيث قام بتقسيم دراسته إلى قسمين الأول، يعنى بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة له، والثانية يعنى بدراسة محدداته لما لذلك من أهمية في إرشاد الدول النامية للسياسات الفعالة في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

كما ركزت الدراسة على نموذج الجاذبية بغرض التعامل مع الازدواج الخطي للمتغيرات المفسرة إلى جانب الآثار المحتملة للدول، كما ركزت على تحليل حصة الدول النامية فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمثل 30% منه فقط.

أهم النتائج التي توصل إليها:

- أن المحددات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر كحجم الاقتصاد ومدى تشابه الاقتصاد والانفتاح التجاري ومعدل النمو واللغة المشتركة تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل.
- اتضح أن واردات الدول المصدرة للاستثمار من الدول المضيفة له، لها تأثير موجب وذو معنوية إحصائية، في حين أن الصادرات الثنائية فاقدة للمعنوية الإحصائية، مما يؤيد فكرة " واجهة التصدير ".
- أظهرت أن البيئة المؤسسية مجسدة في المسافة بين مستوى مؤشر الاستقرار السياسي في الدولة المصدرة للاستثمار ومستواه في الدولة المضيفة لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا يعني أنه كلما ساءت البيئة المؤسسية في دولة ما، كلما نقصت حظوظها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. في نفس السياق، تبين أن

معدل الضرائب على الشركات يؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين تمثل البنية التحتية وتوافر العمالة الماهرة عوامل إيجابية في جذب قسط أوفر من الاستثمار الأجنبي المباشر.

أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
- كلا دراستين تتطرقان لنفس المتغير وهو الاستثمار الأجنبي المباشر؛ - كلا الموضوعان أشارة إلى حالة الجرائر.	- الدراستين اختلافتا في البعد الزمني، الدراسة السابقة من 2000-2009 أما دراستنا من 1990-2015؛ - الدراستين مختلفتين في الموضوع، دراستنا تتمحور حول أثر التحفيزات الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر أما الدراسة السابقة تتحدث حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للدول العربية؛ - الدراسة السابقة لم تتطرق إلى قوانين التي تنص على تحفيزات الجبائية عكس دراستنا.

خاتمة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل قمنا بعرض الإطار النظري للتحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر ومنه توصلنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة، ومظهراً من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وكما يظهر لنا أهميته تكمن في سد العديد من الفجوات الرئيسية في اقتصاديات الدول وخلق مجموعة الوفرات الخارجية، وجملة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية للدول المضيفة، وتتجلى العلاقة بين الجباية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أن التحفيز الجبائي يعتبر من عوامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه يكتسي بطابع الاختياري ويتصف بعدم التجزيء، وبذلك فهو يستهدف فئة معينة من المكلفين الذين يستفيدون من تشجيعات وتسهيلات لبلوغ هدفهم المستقبلي.

الفصل الثاني
الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد الفصل الثاني

من أجل دعم وتيرة النشاط الاقتصادي وبعث وتوجيه الاستثمارات في كافة الميادين ذات النفـع العام، اتخذت الجزائر أسلوب التحفيزات الجبائية، حيث أعطت للمستثمرين فرص الاستفادة من بعض الامتيازات والتسهيلات الجبائية والمالية في حين وضعت شروط تنظم الاستثمارات وتوجيهه.

وكل هذا عن طريق جملة من القوانين والتشريعات التي تبين هذه التحفيزات، وتحدد حقوق وواجبات كل من المستثمر والدولة والتي لابد من احترامها من أجل تحقيق المنفعة للطرفين.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل فعلاً استفادة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق منح هذه التحفيزات الجبائية؟

وهو ما سوف نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل من خلال التطرق إلى:

- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالتحفيزات الجبائية.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض منهجية الدراسة، وتحليل البيانات المستعملة، وسنحدد المجتمع وعينة الدراسة وذلك بالاعتماد على الأسلوبين التحليلي والتاريخي خلال فترة الدراسة من 1990 – 2015.

المطلب الأول: منهجية وطريقة إعداد الدراسة

فيما يلي سنعرض منهجية الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة كالآتي:

أولاً: منهجية الدراسة

نظراً لطبيعة الموضوع، فقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، وقد استعمل المنهج الوصفي والتحليلي لوصف وتحليل البيانات المتحصل عليها، أما المنهج التاريخي فقد استعملناه لسرد مختلف الأحداث الزمنية المتعلقة بالدراسة، وهو ما سوف نتطرق له لاحقاً في الجانب التطبيقي.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة تم التطرق إلى:

- القوانين التي تحكم التحفيزات الجبائية بالجزائر من خلال الاستعانة بالجرائد الرسمية.
- حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 - 2015.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

تشمل عينة دراستنا التحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 1990 - 2015.

ثالثاً: تحديد متغير الدراسة:

فيما يتعلق بأثر التحفيزات الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اعتمدنا على:

- الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

فيما يلي سنوضح الأدوات المستخدمة في الدراسة كالآتي:

أولاً: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

المصادر الأولية: لإعداد دراسة تطبيقية ملائمة لموضوعنا حاولنا تسليط الضوء على صحة استخدام المعلومات المتعلقة بكل من حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والقوانين المنضمة للتحفيزات الجبائية وبالتالي اعتمدنا على التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2015، وهذا نظراً لتدارك الإحصائيات والأرقام الصادرة في الجزائر لهذا ارتأينا الاعتماد على هيئة دولية وللإشارة فقد تحصلنا على هذه الإحصائيات من الموقع الرسمي لهذه الهيئة

أما الشق المتعلق بالتحفيزات الجبائية فلقد اعتمدنا على القوانين الصادرة من طرف الأمانة العامة للحكومة الصادرة في الجرائد الرسمية والتي بدورها متوفرة أيضا على الموقع

المصادر الثانوية: تتمثل في

- استعمالنا دراسات ومجلات تناولت موضوع يتشابه مع دراستنا.
- استعملنا أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير التي اعتنت بدراستنا.

ثانياُ: الأدوات والبرامج القياسية المستخدمة في معالجة المعطيات

اعتمدنا في قياسنا على برنامج Microsoft excel 2007 لتحليل البيانات الإحصائية، فهو يحتوي على أهمية بالغة إذ هو أداة فعالة ومستخدمة على نطاق واسع تساعد الباحثين على تحليل المعلومات لاتخاذ القرارات بدقة أكبر وعلاج مشاكل القياس باستعمال طرق قياسية، كما يعنى بترتيب مراحل التعامل الاقتصادية في شكل تحليل إحصائي بياني وصفي هذا الأخير الذي جعلنا نختار استخدام هذا البرنامج.

- بعد معرفتنا للمجتمع وعينة الدراسة وتحديدنا للمتغير، وكذا توضيحنا للأدوات المستخدمة في جمع المعطيات والبرنامج المستعمل في المعالجة، سنتطرق في المبحث الثاني عرض النتائج المتوصل إليها محاولة مناقشتها.

من أجل معرفة مدى مساهمة التحفيزات الجباية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة من 1990 حتى 2015، ارتأينا إلى القيام بدراسة مسحية لكافة القوانين التي جاءت بالتحفيزات الجبائية وعليه حاولنا اختصار كل هذه القوانين في جدول مبين كالآتي:

الجدول (1): أهم التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمر حسب القوانين المشرعة بالجزائر خلال الفترة (1990-2015)

السنة	القانون	أهم التحفيز الذي جاء به
1991	الجريدة الرسمية – العدد 62 المؤرخ في 27 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 4 ديسمبر سنة 1991. قانون رقم 91-12 المؤرخ في 28 صفر عام 1412	تشجيع التنقيب حيث تم إن شاء إعفاءات مختلفة للشركات الأجنبية التي تنشط في التنقيب، لاسيما في بعض المناطق الصعبة حيث تصل إعفاءات الضرائب إلى 42%، وذلك من خلال المادة 23

	الموافق 7 سبتمبر سنة 1991، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1991، لاسيما المادة 23 منه،	من قانون المالية التكميلي لسنة 1991 والصادر في 7 سبتمبر 1991.
1992	الجريدة الرسمية – العدد 65 المؤرخ في 1991/12/18 المتضمن قانون المالية لسنة 1992. قانون رقم 91-25 مؤرخ في 11 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 18 ديسمبر سنة 1991، يتضمن قانون المالية لسنة 1992.	تضمن هذا القانون العديد من الامتيازات كان من بينها: - الإعفاء عند الشراء من TVA بالنسبة للمعدات، التجهيزات والمواد الأولية الموجهة لعملية الإنتاج. – الإعفاء لمدة 10 سنوات من TF بالنسبة للعقارات الضرورية لنشاط المؤسسة. – الاستفادة من المعدل المخفض والذي يقترب من 05% في حالة إعادة استثمار الأرباح. – الإعفاء الدائم من TVA و TAIC في حالة قيام المؤسسة بتصدير منتجاتها.
1993	الجريدة الرسمية – العدد 64، مرسوم تشريعي رقم 93-12 مؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1414 الموافق 5 أكتوبر سنة	من خلال قانون الاستثمار الذي أعطى حرية لجميع القطاعات والأنشطة ما عدا قطاع المحروقات واهم ما نص عنه:

	1993، يتعلق بترقية الاستثمار.	بالنسبة للنظام العام: تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بـ 5‰ تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال وكذا الإعفاء من TVA على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار. - الإعفاء لمدة أدناها سنتين وأقصاها 05 سنوات من IBS، VF، TAIC والإعفاء الدائم منها في حالة التصدير وذلك بعد انقضاء فترة الإعفاء الأولي. بالنسبة الأنظمة الخاصة: تستفيد المناطق الخاصة خلال فترة انجازها من جميع الامتيازات الضريبية الواردة في النظام العام عند بداية استغلال تستفيد من إعفاء لمدة أدناها 05 سنوات وأقصاها 10 سنوات من IBS، VF، TAIC ابتداء من النشاط الفعلي ومن TF من تاريخ الحصول على الملكيات العقارية - الإعفاء الدائم من IBS، VF، TAIC في حالة التصدير، وكذلك تطبيق تخفيض

		قدره 50% من النسبة المخفضة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد انقضاء، فترة الإعفاء السابقة.
1994	الجريدة الرسمية – العدد 67، صادرة بتاريخ 19 أكتوبر سنة 1994م، المرسوم التنفيذي 94-322 مؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 الموافق 17 أكتوبر سنة 1994.	امتياز منح الأراضي التابعة لأملاك الدولة في المناطق الخاصة للنشاطات الموجهة لترقية الاستثمار.
1995	الجريدة الرسمية – العدد 18، صادرة بتاريخ 5 ذي القعدة عام 1415هـ الموافق 5 أفريل سنة 1995م، مرسوم تنفيذي رقم 95-93 مؤرخ في 24 شوال عام 1415 الموافق 25 مارس سنة 1995.	إعطاء ترخيص للمستثمر الأجنبي بتحويل مبلغ أصل استثماراته وأرباحه.
1996	الجريدة الرسمية – العدد 73، مرسوم تنفيذي رقم 96 – 425 مؤرخ في 12 رجب عام 1417 الموافق 23 نوفمبر سنة 1996.	تشجيع الاستثمارات المنشأة والمعاد هيكلتها و تأهيلها بعد غلقها أو إفلاسها حسب نص المادة 4 كما تستفيد من الأحكام نفسها الاستثمارات المنشئة التي كانت قيد الانجاز.

1997	الجريدة الرسمية – العدد 60، المرسوم التنفيذي رقم 97- 32 مؤرخ في 10 سبتمبر 1997.	فيه أهم الشروط من أجل الاستفادة من امتيازات خاصة والدفع بالتقسيط لصالح مقتني المؤسسات العمومية المخوصصة
2001	الجريدة الرسمية – العدد 47، الأمر رقم 01 – 03 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار وبمقتضى القانون رقم 01 – 10 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 3 جويلية سنة 2001 والمتضمن قانون المناجم	حسب النظام العام: زيادة على الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، يمكن أن تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 في نفس الأمر، بعنوان إنجازها على النحو المذكور في المادة 13، من المزايا الآتية: 1-تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. 2-الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. 3-الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

		النظام الاستثنائي: حسب المادة 10 تستفيد من مزايا خاصة: 1- الاستثمارات التي تنجز في لمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة. 2- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستديمة. وحسب المادة 11 تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المذكورة والخاصة من المزايا الآتية: 1- بعنوان إنجاز الاستثمار - الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار. - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قـــدرها اثنـــان بـــالألف

		(2‰) فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال. - تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار. - الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتنيات من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة. - تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. 2- بعد معاينة انطلاق الاستغلال - الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ومن

		الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني. - الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار. - منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن وتسهل الاستثمار، مثل تأجيل الدفع في حالة العجز وكذا آجال الاستهلاك.
2002	الجريدة الرسمية، العدد 79، قانون رقم 01-21 مؤرخ في 7 شوال عام 1422 الموافق 22 ديسمبر سنة 2001 يتضمن قانون المالية سنة 2002، المادة 7 منه	بعدما كان تحصيل الضريبة (VF) إما شهرياً أو فصليا إذا كان مبلغ الحقوق أقل من 1000 دج، ونظراً لكون عبئها يقع على المؤسسات ويتعلق بدخل العمال فقد تم تخفيض معدلها خلال السنوات الإصلاح كما يلي: سنة 1992: 6% إلى غاية 2001 أصبحت 5% أما بالنسبة 2002 فأصبحت 4% وسنة 2003 فأصبحت 2% وسنة 2005 أصبحت 1% وذلك تشجيعاً للمؤسسات بتخفيف عبئها من أجل محاربة البطالة.

2003	الجريدة الرسمية، العدد 83، قانون رقم 03-22 مؤرخ في 4 ذي القعدة عام 1424 الموافق 28 ديسمبر سنة 2003، يتضمن قانون المالية لسنة 2004، حسب المادة 8	تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنجزة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية ولايات الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتهم المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقامة على مستوى هذه الولايات، يقدر بـ 15% لفائدة ولايات الهضاب العليا، 20% لفائدة ولايات الجنوب، وذلك لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول يناير سنة 2004. تستثنى من أحكام هذه المادة المؤسسات العاملة في مجال المحروقات.
2004	الجريدة الرسمية، العدد 72، في إطار النظام الاستثنائي المقرر في المادة 10 (الفقرة 2) والمادة 12 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001	عند إنجاز الاستثمار: - الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار. - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قـــدرها اثنـــان بـــالآلف

		(2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركة والزيادات فر رأس المال. - تتكفل الدولة بنسبة 50% من المصاريف المنجزة من طرف الشركة فيما يخص أشغال المنشآت الأساسية طبقا لخلاصات المجلس الوطني للاستثمار وكذا خلاصة فوج التفاوض مع الشركة والمنصب بقرار رقم 91/أ/خ/و/02 المؤرخ في 30 نوفمبر سنة 2002 الصادر عن وزير المساهمة وترقية الاستثمار (محضر خلاصة التفاوض الملحق بأصل هذه الاتفاقية). - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة. - تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز

		الاستثمار. مرحلة الاستغلال وبعد المعانية: - الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة. - الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار. - تأجيل العجز على السنوات المالية السابقة لمدة خمس (5) سنوات (المادة 147 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).
2005	الجريدة الرسمية، العدد 50، بمقتضى القانون رقم 04-21 المؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1425 الموافق 29 ديسمبر سنة 2004 والمتضمن قانون المالية لسنة 2005. حسب المادة 89	تعفى النشاطات المتعلقة بالبحث والاستغلال الخاضعة لهذا القانون من: - الرسم على القيمة المضافة الخاصة بالأملاك والخدمات المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال. - الرسم على النشاط المهني (ر.ن.م).

		- الحقوق والرسم والأتاوى الجمركية المفروضة على عملية استيراد التجهيزات والمواد والمنتجات التي يتم استعمالها فقط في نشاطات البحث واستغلال مكامن المحروقات دون سواها. - وكل ضريبة أو حقوق أو رسوم أخرى غير مذكورة في المواد 31 و 52 و 53 و 67 من القانون رقم 04-21 وفي هذا الباب التي تخص نتائج الاستغلال والموضوعة لصالح الدولة والجماعات الإقليمية وكل شخص معنوي خاضع للقانون العام. - أملاك التجهيز والخدمات والمواد والمنتجات المذكورة في هذه المادة، هي تلك المستعملة خصيصا لهذه النشاطات والمبينة في قائمة تحدد عن طريق التنظيم.
2006	الجريدة الرسمية – العدد 47، أمر رقم 06 – 08 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 جويلية سنة 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01 – 03	زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 أعلاه مما يأتي:

	المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. المادة 9 والمادة 11 منه	1- مرحلة الانجاز كما هي مذكورة في المادة 13 أدناه، من المزايا الآتية: أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. ب) الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. ج) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني. 2- مرحلة الاستغلال ولمدة ثلاث (3) سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر: أ) الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. ب) الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

		تستفيد الاستثمارات المتعلقة بالنشاطات غير المستثناة من المزايا والمنجزة في المناطق المذكورة في الفقرة 1 من المادة 10 أعلاه، من المزايا الأتية: 1- عند إنجاز الاستثمار: - تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدروها اثنان في الألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال. - الإعفاء من TVA فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية. - الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار. 2- بعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر:

		- الإعفاء، لمدة عشرة (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني.
2007	الجريدة الرسمية – العدد 07، المادة 10 (الفقرة 2) والمادة 12 من الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار. المادة 2 منه	عند إنجاز الاستثمار: - الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار. - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف (2 ‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركة والزيادات في الرأسمال. - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية. - تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، إلا أن تطبيق هذه النسبة

		المخفضة لا يعني الشركة من دفع الحق الإضافي المؤقت عندما يكون مستحقا. وتمنح الامتيازات المرتبطة خلال مدة إنجاز كل مركز من المراكز الثلاثة مثلما هو محدد في المادة 6 أدناه. مرحلة الاستغلال وبعد المعاينة: - الإعفاء، لمدة عشر (10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني. - الإعفاء لمدة عشرة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار. - تأجيل العجز على السنوات المالية السابقة لمدة خمس (5) سنوات (المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة).

2008	الجريدة الرسمية – العدد 57، بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08 – 100 المؤرخ في 17 ربيع الأول عام 1429 الموافق 25 مارس سنة 2008 الذي يحدد صلاحيات وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، يقرر ما يأتي: حسب المادة 22 و 23.	عندما يكون استثمار تابع للنظام الاستثنائي للمناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة يشتمل على عدة وحدات أو مواقع، فإن تلك الموجودة خارج مواقع تابعة لهذه المناطق، لا يمكنها طلب الاستفادة، عندما تكون معنية بالاستثمار، إلا من مزايا النظام العام. عند انقضاء مدة الإعفاء في النظام العام، فإن الوحدات والمواقع الموجودة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة دون غيرها، تستمر في الاستفادة لما تبقى من مدة عشر (10) سنوات من: - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وفق نسبة الاستثمارات المنجزة. عندما يكون الاستثمار خاضعا للنظام العام يخص عدة وحدات أو وحدات أو مواقع، فإن تلك التي تقع في جهة تابعة

		لمنطقة تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، تستفيد عندما تكون معنية بالاستثمار من مزايا الاستغلال للنظام الاستثنائي للمناطق، وتستمر عند انقضاء آجال مدة الإعفاء من النظام العام من الاستفادة لما تبقى من مدة العشرة (10) سنـوات من : - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وفقا لنسبة الاستثمارات المنجزة.
2009	الجريدة الرسمية – العدد 78، المادة 15: تعدل أحكام المادة 6 من القانون رقم 99 – 11 المؤرخ في 15 رمضان عام 1420 الموافق 23 ديسمبر سنة 1999 والمتضمن قانون المالية لسنة 2000 المعدلة بالمادة 16 من القانون رقم 04 – 21 المؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2004 والمتضمن قانون المالية لسنة 2005 وتحرر كما يأتي: حسب	تستفيد المداخيل العائدة من النشاطات التي يمارسها الأشخاص الطبيعيون أو الشركات في ولايات إيليزي وتندوف وأدرار وتامنغست ولديهم موطن جبائي في هذه الولايات ويقيمون بها بصفة دائمة من تخفيض قدره 50% من مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وذلك بصفة انتقالية لمدة خمس (5) سنوات ابتداء من أول جانفي سنة 2010.

	المادة 6	لا تطبق الأحكام السابقة على مداخيل الأشخاص والشركات العاملة في قطاع المحروقات باستثناء نشاطات توزيع المنتجات البترولية والغازية وتسويقها. تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.
2010	الجريدة الرسمية – العدد 49، تتمم أحكام المادة 9 من الأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي: حسب المادة 9	زيادة على الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 من الأمر رقم 01-03، مما يأتي: عند الاستغلال وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة سنة (1) إلى ثلاث (3) سنوات: - إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. - إعفاء من الرسم على النشاط المهني. ويمكن رفع هذه المدة من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من مائة

		(100) منصب شغل عند انطلاق النشاط. كما تطبق هذه الأحكام على الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ابتداء من 26 جويلية سنة 2009. لا يطبق هذا الشرط المتعلق بإنشاء مناصب الشغل على الاستثمارات المتواجدة في المناطق المستفيدة من إعانة الصندوق الخاص للجنوب والهضاب العليا. ويترتب على عدم احترام الشروط المتصلة بمنح هذه الامتيازات سحبها. تحدد كيفيات تطبيق هذه الأحكام، عند الحاجة، عن طريق التنظيم.
2011	الجريدة الرسمية – العدد 72، المادة 49: تعدل و تتمم أحكام المادة 20 من القانـــون رقـــم 01–12 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1422 الموافق 19 جويلية سنة 2001 والمتضمن	تستفيد اقتناءات التجهيزات التي ينجزها المقرضون الإيجاريون في إطار عقد البيع الإيجاري المالي المبرم مع المقاول المستفيد من الامتيازات المنصوص عليها في الأمر من الامتيازات الآتية: أ- الإعفاء من حقوق الجمركية بالنسبة

	قانون المالية التكميلي لسنة 2001 وتحرر كما يأتي: المادة 20: الأمر رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، بأحكام الأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006	للسلع غير المستثناة، المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار. ب- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل الاقتناءات العقارية المحققة في إطار الاستثمار المعني.
2012	الجريدة الرسمية – العدد 72، المادة 36: تعدل وتتمم أحكام المادة 9 من الأمر رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، وتحرر كما يأتي: حسب المادة 9	زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 الأمر 01-03 من المزايا الآتية: 1- عند إنجاز الاستثمار: الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية. تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

		كما تستفيد من هذه الأحكام الامتيازات الممنوحة سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية.
2013	الجريدة الرسمية – العدد 68، المادة 58: تعدل أحكام المادة 9 من الأمر 01–03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، وتحرر كما يلي: حسب المادة 9	فضلاً عن الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و 2 من الأمر 01-03 مما يأتي: مرحلة الاستغلال وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة مائة (100) منصب شغل: - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. وتمدد هذه المدة من ثلاث (3) سنوات إلـى خمس (5) سنوات بالنسبة للاستثمارات التـي تحدث أكثـر من مائة (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط. كما تطبق هذه الأحكام على الاستثمارات

		المصرح بها لدى " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "، ابتداء من 26 جويلية سنة 2009.
2014	الجريدة الرسمية – العدد 78، المادة 73: تعدل أحكام المادة 63 من القانون رقم 02–11 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن قانون المالية لسنة 2003، المعدلة بموجب المادة 67 من القانون رقم 13 – 08 المؤرخ في 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن قانون المالية لسنة 2014، وتحرر كما يأتي: المادة 63 منه. المادة 74: تعدل أحكام المادة 9 من الأمر 01 – 03 المؤرخ في 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم، المعدلة بموجب المادة 58 من القانون رقم 13 – 08 المؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013 والمتضمن	تعفى من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، نواتج وفوائض القيمة الناتجة عن عمليات التنازل عن الالتزامات والسندات المماثلة والأوراق المماثلة للخزينة المسعرة في البورصة أو المتداولة في سوق منظمة لأجل أدنى يقدر بخمس (5) سنوات، والصادرة خلال فترة خمس (5) سنوات، ابتداء من أول جانفي سنة 2013. كما تعفى من حقوق التسجيل لمدة خمس (5) سنوات، ابتداء من أول يناير سنة 2013. فضلا عن الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المحددة في المادتين 1 و2 من القانون رقم 01-03: 1. عند الانجاز على النحو المذكور في

	قانون المالية لسنة 2014 وتحرر كما يأتي: المادة 9 منه. - حسب المادة 75 من نفس الجريدة	المادة 13 ، من المزايا الآتية: أ) الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات. ب) الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات. ج) الإعفاء من دفع حق نقل الملكية لقاء عوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني. د) الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية. يطبق هذا الامتياز على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح. كما تستفيد من هذه الأحكام، الامتيازات

		الممنوحة سابقا بموجب قرار مجلس الوزراء لفائدة المشاريع الاستثمارية، كذا الاستثمارات المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. 2. بعنوان الاستغلال، بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، لمـــدة ثلاث (3) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي سوف تتدخل بحوالي مائة (100) منصب شغل: - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات. - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني. وتمدد هذه المدة من ثلاث (3) سنوات إلى خمـس (5) سنوات، بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثـر من مائـــة (100) منصب شغل عند انطلاق النشاط. كما تطبق هذه الأحكام على الاستثمارات المصرح بها لدى " الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار " ابتداء من 26 يوليو

		سنة 2009. لا يطبق هذا الشرط المتعلق بإنشاء مناصب الشغل على الاستثمارات المتواجدة في المناطق المستفيدة من إعانة الصندوق الخاص للجنوب والهضاب العليا. تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة للفروع الصناعية المذكورة أدناه، مما يأتي: - إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (5) سنوات. - منح تخفيض قدره 3% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على القـوانين المنشـورة في موقع الأمـانة العامة للحكـومة، متوفرة على: https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm، يوم 2018/02/07 على الساعة 23:20.

والجدير بالذكر أن هناك جملة من الملاحظات تتعلق بالجدول السابق والمتمثلة في:

- التنظيم العام يخص مشاريع الاستثمار الحالية المحصورة خارج المناطق الواجب النهوض بها؛

- التنظيم الخاص بالمناطق الواجب النهوض بها وتخص مشاريع الاستثمار الحالية المحصورة في المناطق الواجب النهوض بها؛

- التنظيم المتعلق بمواثيق الاستثمار ويخص مشاريع الاستثمارات التي تقدم فائدة استثنائية للاقتصاد الوطني.

هذا ما تعلق بجانب التحفيزات الجبائية وأهم القوانين المنظمة لها. لكن بقي لنا أن ندرس جانب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما سوف يأتي:

الجدول (2): حجم تدفقات الاستثمار الأجنبـــي المباشر في الجزائـــر خلال فتـــرة 1990-2015 (بالمليون دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
القيمة	40.0	80.0	30.0	150.0	150.0	150.0	270.0	260.0
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
القيمة	606.6	291.6	280.1	1113.1	1065.0	637.9	881.9	1145.3
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	1888.2	1743.3	2631.7	2753.8	2301.2	2580.4	1499.4	1692.9
السنوات	2014	2015						
القيمة	1506.7	587.3-						

المصدر: الأونكتاد، تقرير حجم تدفق الاستثمار الوارد للجزائر لعام 1990 حتى 2015.

http://unctad.org/Sections/dite_dir/docs/WIR2016/WIR16_tab01.xlsx,

Page consulté le: 09/12/2017, à l'heure 22:45.

تمتلك الجزائر عدة مقومات تجعلها قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بدءا بالموقع الجغرافي، حيث تتربع على مساحة قدرها 2,381,741 كلم^2، مروراً بالمقومات الطبيعية والبشرية حيث تتنوع تضاريسها بين البحار، الجبال، الصحراء، ناهيك على المناخ المتنوع (مناخ البحر الأبيض المتوسط، مناخ القاري، مناخ

الصحراوي)، بالإضافة إلى تمتعها بثروة بشرية، غالبيتها من الشباب، حيث تقدر نسبة الشباب في الجزائر بـ 75%.

لكن بالرغم من كل هذه الإمكانيات الهائلة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك، فهي تعتبر دولة نامية تعتمد على مورد واحد، أما إذا ما تحدثنا عن الاستثمار الأجنبي المباشر فيبقى دون المستوى المطلوب، وهي النقطة التي سوف نحاول التحقق منها حسب الشكل الموالي:

الشكل (2): تطور حجم تدفقات الاستثمـــار الأجنبـــي المباشر في الجزائـــر خلال الفتـــرة 1990- 2015

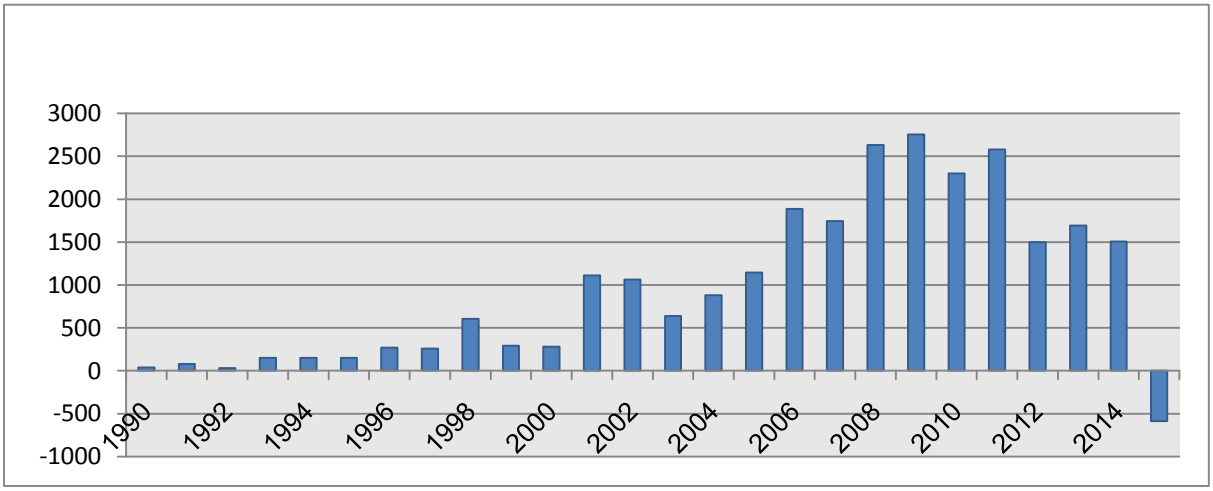

من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (2).

من خلال المعطيات السابقة يمكن التمييز بين خمسة فترات زمنية:

✓ **الفترة من 1990 إلى 1995:** في هذه المرحلة كان الاستثمار ضعيفاً، حيث شهدت نقص كبير في تدفق الاستثمار الوارد للجزائر نظراً للأوضاع التي كانت تعيشها جراء انخفاض أسعار البترول وكذلك الظروف الأمنية آنذاك ومصاحبة في ذلك ارتفاع المديونية الخارجية وتحول نحو اقتصاد السوق، لكن هذا لم يمنعها من تقديم تحفيزات للطرف الآخر بعد أن باشرت إصلاحاتها مثل ما جاء في قانون النقد والقرض 10/90

الذي كرس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وفتحه المجال لكامل أنواع الشراكة وكذلك تبنيها للمرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار لسنة 1993 والانطلاق في الإصلاحات بالتعاون مع صندوق النقدي الدولي عبر برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي باتت حاجزاً أمام المستثمر الأجنبي إضافة إلى بعض الإعفاءات التي جاءت بعد هذا القانون.

✓ **الفترة من 1996 إلى 2000:** في هذه المرحلة شهدت ارتفاع طفيف جداً مقارنة بسنوات مضت قدر بـ 606.6 مليون دولار كان ذلك في عام 1998 إذا ما قارنا بسنوات ماضية وقد يرجع ذلك إلى عودة الأمن والاستقرار بشكل تدريجي، وإبرام اتفاقيات دولية مع مستثمرين أجانب مقابل حصولهم على امتيازات خاصة مثل اتفاق دولي بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية حول تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار، وكذلك اتفاقية دولية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة كندا قصد تجنب الازدواج الضريبي وتفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل والثروة منح عقود تتعلق بالتنقيب والزراعة واستغلال الثروات الطبيعية وتشجيع وحماية الاستثمار.

✓ **الفترة من 2001 حتى 2005:** في هذه الفترة صدر قانون جديد المتعلق بتطوير الاستثمار لسنة 2001 حيث قام بتدعيم وتكريس القوانين السابقة من أجل جذب المستثمرين، وكما نص على عدم التفرقة بين المستثمر المحلي والأجنبي.

عرفت التدفقات قفزة نوعية بارتفاعها 1113.1 مليون دولار سنة 2001 إلى 1145.3 مليون دولار سنة 2005 ولعل من أهم الأسباب دخول مستثمر أجنبي إلى الجزائر هي شركة الهاتف النقال أوراسكوم بعد دفعه للقسط الأول من الرخصة.

✓ **الفترة من 2006 حتى 2010:** في هذه المرحلة عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً سريعا ملحوظاً حيث بلغ أعلى مستويات له في عام 2009 إلى ما يقارب

2753.8 مليون دولار ويكمن إرجاع ذلك إلى طبيعة الإجراءات التحفيزية التي اعتمدتها الجهات الوصية من خلال الأمر 01 – 03. وقد انخفض هذا المستوى سنة 2010 فقد وصل إلى 2301.2 مليون دولار هذا راجع لجملة من الأسباب أهمها تراجع بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة.

✓ **الفترة من 2011 حتى 2015:** شهدت هذه المرحلة في بدايتها ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر، وصل إلى 2580.4 مليـــون دولار أمريكي، ثم انخفضت في سنـــة 2012 إلى 1499.4 مليـــون دولار أمريكـــي، ثم إلـى (- 587.3) مليون دولار أمريكي في سنة 2015، وهو أكبر انخفاض في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة الدراسة، وهذا راجع لعدة أسباب قد تكون القوانين التحفظية الجديدة التي تم الإعلان عنها والتي أدت إلى انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حدودها الدنيا، وبسبب العديد من المشاكل التي صرح بها المستثمرون الأجانب والمتمثلة في استمرار الإجراءات البيروقراطية وتفشي الرشوة والمحسوبية[1]، بالإضافة إلى آثار الصدمة النفطية إثر تراجع أسعار النفط إلى مستويات منخفضة.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

فيما يلي سيتم عرض نتائج الدراسة وهي كالآتي:

المطلب الأول: النتائج الدراسة المتوصل إليها

في هذا المطلب سوف نحاول عرض نتائج المتوصل إليها بناءا على ما تناولناه في الجانب النظري من دراستنا، ويمكن أن نسجلها على النحو التالي:

[1] ياسين باباسي، ضيف الاقتصاد – كيف يمكن تحسين صورة الاستثمار في الجزائر -، متاح على الرابط: www.youtube.com/watch?v=tZCtwXZKZos (18 أفريل 2018م على الساعة 14:15).

- الدور الفعال الذي من الممكن أن تلعبه التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وبالتالي تخفيف نسبة البطالة وتحسين أوضاع سوق العمل؛

- لم يظهر أثر التحفيزات الجبائية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إذ بقي محتشما إذا ما قارناه مع جملة القوانين التي سنتها الدولة منذ 1990 وإلى غاية 2015؛

- وجود مجموعة من العراقيل التي تعيق نشاط المستثمر الأجنبي، وهذا ما يؤثر سلبا على نموه وتطوره؛

- أغلب المؤسسات المستفيدة من المزايا الجبائية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة؛

- إن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ويتطور بتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي؛

- عملت الجزائر في هذا الإطار عقود الاتفاقيات الدولية لتجنب الازدواج الضريبي مع الدول المتقدمة والتي تمثل أكبر مصادر تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يساهم في خفض تكلفة انتقال رؤوس الأموال وتحفيزها؛

- تخفيض التكاليف وزيادة رؤوس الأموال وبالتالي اتساع نشاط المؤسسة واختصار حركة تنقل المستثمر بين الإدارات؛

- دخول الجزائر في مرحلة التنافس على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تهيئة قوانين الاستثمار ومنح الحوافز بهدف ضمان ثقة المستثمر.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها

سيتم في هذا المطلب استعراض النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة بشكل متسلسل من خلال تقديم تفسير وذلك بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة.

- ✓ تعددت القوانين المنظمة للتحفيزات الجبائية وأصبحت تعدل من سنة إلى أخرى؛
- ✓ بذلت الجزائر جهد لا يمكن إنكاره من ناحية القوانين المحفزة للاستثمار؛

- ✓ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر كان ضعيفاً ومحتشماً بالرغم من الإغراءات الجبائية الجبائية التي وضعتها الجزائر؛
- ✓ لا يزال مناخ الاستثمار غير جذاب بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛
- ✓ هناك عوامل أخرى غير التحفيزات الجبائية من الممكن لها أن تكون الحافز أو المنفد للمستثمر الأجنبي المباشر مثل الاستقرار الاقتصادي، البيروقراطية، الفساد، عدم استقرار الاقتصاد؛
- ✓ يعتبر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجها بارزاً من أوجه سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي كان مغلقاً؛
- ✓ تستحوذ الجزائر على العديد من المؤهلات التي تجعل منها قطباً اقتصادياً بامتياز، وهذا راجع لتركيبة البشرية والموارد الطبيعية والموقع الجغرافي؛
- ✓ تعتبر مزايا وحوافز النظام الجبائي من أهم العناصر الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر غير لا تعد الوحيدة الفاصلة في ذلك؛
- ✓ تم تكريس تطور مبدأ المتعلق بالاستثمار وهذا كمفهوم جديد في قانون الاستثمار الجزائري.

الخاتمة الفصل الثاني

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نجد أن التشريعات المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تحتوي العديد من الحوافز ذات طابع جبائي، كما أن كل هذه التشريعات والحوافز تكفل ضمانات عديدة للمستثمر الأجنبي، فمن خلال ما تطرقنا له نجد أن الحوافز الجبائية تتنوع بين حوافز عند بداية الإنجاز وأخرى عند انطلاق الاستغلال، وأن منح هذه الحوافز الجبائية يتم في إطار النظام العام أو الأنظمة الخاصة.

وبالنظر إلى الأرقام المتوفرة عن الاستثمار الأجنبي الوارد نحو الجزائر نجد أنه ضعيف جداً ولا يعكس حجم الحوافز والضمانات الممنوحة من طرف الجزائر لهذا الاستثمار، لأن هذا الأخير تقف أمامه عوائق مالية وإدارية وقانونية تحبط كيانه، الأمر الذي يستدعي وقتا كبيراً من أجل تسويته، وفي ظل التغير المستمر للتشريعات فإن المستثمر يغير وجهته، فالتشريعات ذات صلة بالاستثمار، وعليه لابد على السلطات الجزائرية تحسين بيئة الاستثمار من خلال الإجراءات المرتبطة بالإدارة وخفض الوقت اللازم لتسويتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

بعد تحليل لموضوع أثر التحفيزات الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاحظنا الأهمية التي كانت تكتسيها التحفيزات الجبائية، باعتبارها أداة لتمويل الخزينة العمومية ومصدر رئيسي لإرادات الدولة، كما أن الحوافز الجبائية تلعب دوراً هاماً في تحسين مناخ الاستثمار نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المشروعات على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً، باعتبار أن الاستثمار هو مصدر لتعظيم الثروة، لذلك قامت السلطات بإجراء إصلاحات في جميع الميادين وخاصة النظام الجبائي، وهذا من أجل توفير مناخ ملائم لدعم وترقية الاستثمار.

وتتمحور الإشكالية الرئيسية حول التحفيزات أهم عامل مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبغرض الإجابة عن هذا التساؤل والأسئلة الفرعية المندرجة تحتها، وعلى ضوء ما تطرقنا له في دراستنا هذه نقوم باختبار صحة أو خطأ الفرضيات السابقة.

1- نتائج اختبار الفرضيات

على ضوء هذه الدراسة قمنا بصياغة أربعة فرضيات رئيسية، ومن خلال معالجتنا لهذا الموضوع تم التوصل إلى نتائج ذات صلة باختبار صحة الفرضيات والمتمثلة في:

- فيما يخص الفرضية الأولى المتعلقة بالتحفيزات الجبائية أهم عامل مؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنه كلما كانت البيئة الاستثمارية مشجعة وجذابة كان تدفق الاستثمار الأجنبي قوياً وهذا ما ينفي صحة الفرضية؛

- أما الفرضية الثانية، صحيحة، والتي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على نقل التكنولوجية من دولة متقدمة إلى دولة نامية، هذا يختلف باختلاف درجة التقدم الاقتصادي للدول المضيفة، فإذا كانت منفتحة على العالم الخارجي ونسبة الضرائب

المتواجدة فيها منخفضة فإن هذا الجو يساعد المستثمر على العمل في مثل هذه البيئة وهذا مما يفتح المجال للمنافسة الجبائية؛

- الفرضية الثالثة، كذلك نثبت صحتها، تنص على أنه هناك العديد من القوانين المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر منذ 1990 إلى يومنا هذا، بعد موجة من الإصلاحات التي شاهدتها الجزائر في منظومة الإصلاح الجبائي ومع مواكبة وتيرة الزمن والتغيرات وعدم التحكم في القوانين هذا ما جعل المستثمر الأجنبي يغير وجهته والبحث نحو بيئة أفضل؛
- أخيراً الفرضية الرابعة، ننفي صحتها، تنص على أن التحفيزات الجبائية لعبت دور كبير وفعال في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن حسب دراستنا لم تكن هذه التحفيزات عند المستوى المطلوب.

2- النتائج العامة للدراسة:

لقد قادتنا هذه الدراسة للوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وجه من أوجه التجارة الخارجية بديل عن المديونية.
- عدم استقرار النظام الجبائي حيث نلاحظ سنويا حدوث تعديلات ضريبية.
- إن ما جاء به القانون الجديد المتعلق بالاستثمار في الجزائر سنة 2001 ينص على المساواة بين المستثمر المحلي والأجنبي، لكن نلاحظ هؤلاء يستفيدون أكثر من المحليين، لأنهم يتوفرون على مؤهلات ثروات مكتسبة من قبل، كما أن هذه المؤسسات الأجنبية المستثمرة تغادر البلد المضيف إلى بلد آخر إذا كانت هناك ضغوطا ضريبة توجهها عند انتهاء مهلة الاستفادة.
- اتفاق بين كل من القوانين الدولية والقوانين الوطنية على ضرورة إخضاع هذه الكيانات للقانون الداخلي للدولة المضيفة.

- التحفيز الجبائي يعتبر تضحية من طرف الدولة بما أنه يؤدي إلى زيادة الإيرادات في المستقبل.
- توجد علاقة وطيدة بين الجباية والاستثمار حيث لا يمكن زيادة الاستثمارات إذا لم يكن هناك نظام جبائي محفز.
- تعتبر الامتيازات الجبائية الممنوحة سبب الأول نحو توجه الشباب نحو الوكالات الفاعلة في هذا الجانب.

3- التوصيات:

بعد هذا التحليل الوجيز ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات والملاحظات التي ربما نراها ضرورية ومهمة وهي كالتالي:

- توسيع قنوات التواصل بين الإدارة والمستثمرين
- محاربة كل أشكال الفساد والبيروقراطية.
- إعادة النظر في مجموعة الحوافز والإعفاءات الضريبية والعمل على الربط بينها وكل مكونات الاستثمار والعوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الاستثمار.
- تفادي كثرة التغييرات والتعديلات المتعلقة بالنظام الضريبي مع وضع نظرة مستقبلية.
- تحسين الجانب الأمني الذي يعتبر أحد الأسباب الأساسية لتدهور محيط الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- توجيه التحفيزات نحو المشاريع الإنتاجية والتي تمد بالنفع العام.
- ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إعطاء نظرة وصورة جيدة حول العالم الخارجي عن الجزائر.

4- آفاق البحث:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى أثر التحفيزات الجباية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل القوانين من عام 1990 حتى 2015، حيث ركزنا على

أهم التحفيزات التي جاءت بها القانون في تلك الفترة. مما يعني أننا لم نتناول أثر التحفيزات على قطاع معين أو مؤسسة، ومن هذا الجانب يمكن أن تشكل مواضيع لاحقة سواء فعالية التحفيز الجبائي مقارنة بدول الجوار، أو علاقة التحفيز الجبائي بالنمو الاقتصادي، وهي كلها موضوعات مهمة فـي هذا الميدان.

قائمة المراجع

أولاُ: كتب اللغة العربية

1- اشرف السيد حماد قبال، **الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي-**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2013م.

2- ماهر كنج شكري وعوض مروان، **المالية الدولية – العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق -**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2004م.

3- ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار هومة للطباعة، الجزائر، بدون طبعة، 2003م.

4- يونس أحمد البطريق، **النظم الضريبية**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، بدون طبعة، 2000م.

ثانياً: الأطروحات والمذكرات

1- بامحمد نفيسة، **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، 2016/2015م.

2- بليلة لمين، **السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي- حالة الجزائر للفترة 1989 / 1998 -**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر، 1999م.

3- توامي آمال، **التحفيزات الجبائية للاستثمارات في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2012/2011م.

4- هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة (1980-2014) -**، أطروحة مكملة لنيل

شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017/2016م.

5- نشيدة معزوز، **دور التحفيزات الجبائية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات -**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبليدة، جانفي 2005م.

ثالثاً: المجلات

1- زينات أسماء، **" مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تشجيع الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية "**، مجلة علوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، المجلد رقم 20، جامعة الجزائر 3، العدد 33، 2016م.

2- فضي فارس ومرابط محمد، **تحليل مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير التجارة الخارجية الجزائرية – تحليل باستخدام نموذج الجاذبية الموسع خـــلال الفتـــرة (2000-2015)-**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، العدد 07، ديسمبر 2016م.

3- رزيق كمال وبوقفة عبد الحق، **" دور برنامج سياسة التحفيز الجبائي في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر – دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI 2012/2002م - "**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السادس، 2013م.

4- لسلوس مبارك وبربار نور الدين وتمار أمين، **" التحفيزات الجبائية وإشكالية تمويل الجماعات المحلية بالجزائر "**، مجلة دراسات جبائية، المجلد رقم 1، جامعة البليدة 2 لونيسي علي، العدد 01، ديسمبر 2012م.

رابعاً: الملتقيات

1- أولاد زاوي عبد الرحمان وبن خديجة منصف، **ملتقى وطني حول قانون الاستثمار والتنمية المستدامة**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الشريف مساعدية، سوق أهراس، 06/05 ديسمبر 2012م.

خامساً: التقارير

1- الأونكتاد، تقرير حجم تدفق الاستثمار الوارد للجزائر لعام 1990 حتى 2015.

خامساً: كتب باللغة الأجنبية

1- Imad A.Moosa, **Foreign direct investment**, 1st idition, printed in great britain by antony rowe ltd, 2002.

المواقع الالكترونية:

1- L'OCDE, Définition de L'OCDE pour les investissement directs internationaux, 2008,

(http://ec.europa. eu/eurostat/ramon/statmanuals/files/OECD-DEF-FDI-3RD-EDITION_FR.pdf),Page consulté le: 09/12/2017, à l'heure 20:22.

1- ياسين باباسي، ضيف الاقتصاد – كيف يمكن تحسين صورة الاستثمار في الجزائر-، متـــاح على الـــرابط :

www.youtube.com/watch?v=tZCtwXZKZos

(18 أفريل 2018م على الساعة 14:15).

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الملخص	III
قائمة المحتويات	V-IV
قائمة الجداول والأشكال	VI
قائمة الاختصارات والرموز	VII
المقدمة العامة	أ-ب-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية	
تمهيد الفصل الأول	**01**
المبحث الأول: الإطار النظري للتحفيز الجبائي والاستثمار الأجنبي المباشر	**02**
المطلب الأول: التحفيز الجبائي	**02**
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر	**09**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**13**
المطلب الأول: الدراسات الوطنية	**13**
المطلب الثاني: الدراسات العربية	**17**
خاتمة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	
تمهيد الفصل الثاني	**22**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	**23**
المطلب الأول: منهجية وطريقة إعداد الدراسة	**23**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	**24**
المبحث الثاني: تحليل وتفسير نتائج الدراسة	**54**
المطلب الأول: النتائج المتوصل إليها من الدراسة	**54**
المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتوصل إليها	**55**
خاتمة الفصل الثاني	**57**
الخاتمة العامة	**58**
قائمة المراجع	**62**
الفهرس	**65**

وزارة التعليـــم العـــالـــــي والبحـــــث العلمـــــي

جـــــــــــامعة غـــــــــــــــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان علوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالب: عثمان كبير

بعنوان:

أثر التحفيزات الجبائية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل قوانين الاستثمار في الجزائر (2015-1990)

نوقشت وأجيزت علناً بتاريخ: 15 / 05 / 2017

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستـاذة/ بالخير فاطمة (أستاذة مســاعدة من الصنف أ– جامعة غرداية) مشرفة

الدكتورة/ بوقرة إيمــان (أستاذة محـاضرة من الصنف ب– جامعة غرداية) رئيسة

الأستـــاذ/ حميدات عمر (أستـاذ مســـاعد من الصنــف أ– جامعة غرداية) مناقشاً

الموسم الجامعي

2017 - 2018